اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 15823 رقم الصفحة: 16 مسلسـل: 84 رقم القصاصة: 1

٢٠١٠ : موازنة الاستثمار لتكوين رأس المال الثابت والبشري

د. إحسان علي بوحليقة

ختم الملك بيان الميزانية بخاتمه الذي كتب عليه: الحرص على عدم إعاقة المشاريع، وتحميل المسؤولية للوزير المختص في حال حدوث قصير. وتاريخيا، فقد بقيت الميزانية العامة السعودية على مدى العقود الأربعة الماضية سحنة تنموية واضحة ترتكز إلى خطط خمسية متتابعة، رغم أن تنفيذ البرنامج التنموي تأثر سلبا وإيجابا بأوضاع الخزانة العامة وبالظروف الإقليمية المحيطة. وفي المرحلة الراهنة وبموازرة فائض تراكمي تجاوز ١٣٥٠ مليار ريال حققته الخزانة على مدى السنوات من ٢٠٠٣. وعليه، فإن الإنفاق العام سعى للمواءمة بين عدة أهداف:

- رفع مستوى معيشة الفرد.
- الحفاظ على النمو الاقتصادي بزيادة سعة الاقتصاد عبر الاستثمار في محركات التنمية.
- سداد مستحقات الماضي من دين.
- محاولة تحييد تراجع إيرادات النفط في حال حدوثها عبر بناء احتياطي للدولة.

ولعل من المفيد بيان أن إنجاز الهدفين الأخيرين قد استفاد من فائض الميزانية، حيث انخفض الدين العام (حسب البيانات الرسمية) إلى ٢٦٧ مليار ريال نهاية العام ٢٠٠٧، وإلى ٢٣٧ مليار ريال في العام ٢٠٠٨ وفيما يخص بناء الاحتياطي العام فقد وصل إلى ٢٠٠ مليار، حيث خصصت ١٠٠ مليار من فائض ميزانية ٢٠٠٦، ومائة أخرى من فائض ميزانية العام ٢٠٠٧.

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني (الارتقاء بسعة الاقتصاد) فمع صدور ميزانية العام ٢٠٠٨ نجد أن الإنفاق تضاعف تقريبا خلال خمس سنوات؛ من ٢٥٠ مليار ريال في العام ٢٠٠٣ إلى ٤٤٣ مليار في العام ٢٠٠٧، وارتفع إلى مستوى قياسي جديد في العام ٢٠٠٨، إذ إن الإنفاق للعام ٢٠٠٨ قدر عند ٤١٠ مليارات وتجاوز ذلك الرقم فعليا بنحو ١٠٠ مليار ريال. ومن المناسب الإشارة إلى أن نسبا متصاعدة من الإنفاق العام تذهب للإنفاق الاستثماري، حيث لامس الخمسين في المائة في موازنة العام ٢٠٠٩.

وليس محل جدل أن إنجاز الهدف الأول (رفع مستوى معيشة الفرد) هو هدف محوري تتفرع منه أهداف، بل يمكن القول إنه هو مبرر الإنفاق المتعاظم على التنمية. وبالتأكيد، فإن رفع مستوى معيشة الفرد يشمل التوفير والتحسين المستمر في مستوى الخدمات التي توفر له، وكذلك تعني الفرص التي تتاح له بما فيها فرص التعليم والتدريب والتأهيل والعمل. ومع كل ذلك تعني الحفاظ (على أقل تقدير) والرفع من مستوى دخله. وهنا، لن يفيد كثيرا تقسيم الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، فالمتوسط الحسابي يبين جزءا، أما الجزء الآخر فمن الضروري رصده من خلال دراسات مسحية تشمل مدن وبلدات ومراكز وقرى وهجر وطننا الكبير، للتعرف على التفاوت. إذ إن هذا هو لب قضية: استراتيجية الارتقاء بمستوى معيشة المواطن، وأساس التنمية الحضرية والإقليمية المتوازنة، وجوهر السعي لتحقيق الكفاءة في توزيع ثمرات النمو والتنمية لتصل للمواطن في مقره دون أن يتكلف عبء الارتحال للحواضر الكبيرة ليجد الخدمات وفرص العمل والاستثمار. وهكذا يصبح من المبرر القول إن هناك ضرورة لإصدار دليل لمؤشرات التنمية البشرية في التجمعات السكانية في السعودية، طلبا للشفافية وحتى يصبح قياس التنمية المتوازنة أمرا ميسورا، وليصبح أمر تقريب الفجوة قابلا للمقارنة عاما بعد عام. وهكذا تصبح الأهداف المعلنة قابلة للقياس مما يمكن متخذ القرار والمهتم من قياس النتائج

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 15823 رقم الصفحة: 16 مسلسـل: 84 رقم القصاصة: 2

من رصد الحصيلة وعدم الاكتفاء بحساب الإنفاق.

أما الحفاظ على دستوى حقيقي للدخل فيستوجب في أكثر حالاته بساطة المواءمة بين ذلك الدخل والزيادة في مستوى الأسعار، وهذا يعني أن يحصل الموظف في مختلف القطاعات العامة والخاصة على علاوة غلاء وفقا للزيادة في مؤشر الأسعار الذي تصدره مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات السعودية. وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى أن التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك (CPI) كان قد مكث سنوات في حالة بين حالتين: الانكماش والسبات، حيث انكمش ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٠، وكذلك في العام ٢٠٠١، ليرتفع بنحو ٠,٣ في المائة في ٢٠٠٢، وبنحو ٠,٦ في ٢٠٠٣، وتراجع إلى ٠,٣ في العام ٢٠٠٤ وإلى ٠,٧ في العام ٢٠٠٥، ثم انطلق من عقاله ليرتفع ارتفاعا ملحوظا بنحو ٢,٢ في المائة في العام ٢٠٠٦، وبنحو ٤,١ في المائة في العام ٢٠٠٧، و٩,٢ في المائة في العام ٢٠٠٨. ويتوقع أن يتراجع إلى نحو ٦ في المائة هذا العام (٢٠٠٩) ولنحو ٤,٦ للعام المقبل ٢٠١٠.

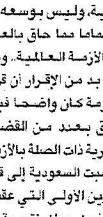

د. إحسان بوحليقة

ومفيد هنا، ونحن في السنة الثالثة والأخيرة من إضافة بدل غلاء معيشة لرواتب موظفي الدولة. من المفيد تقنين بدل غلاء المعيشة ليصبح بدلا راتبا يحدد قيمته متوسط نمو الاسعار في السنة السابقة. أما افتراض أن هذه هي السنة الثالثة والأخيرة وان البلاد بحاجة إلى موجة غلاء عارم حتى يعاد العمل بها فهذا أمر قد يعوزه التأمل.. لا سيما أن أحد مرتكزات الإنفاق والتنمية تتمحور حول الارتقاء بمعيشة الفرد. وكما ندرك جميعا فإن الغلاء - في حال حدوثه - هو ينخر في قدرة الفرد على الإنفاق، وهذا أمر لا يتسق مع مطلب التنمية.

عاما الأزمة: ٢٠٠٨ و٢٠٠٩

ولا بد من الإقرار أن العامين هذا والذي سبقه سيحظيان بمكانة خاصة في الذاكرة الاقتصادية، إذ كان تأثير الإرهاصات الاقتصادية حادا بالفعل، فاخذت الكثير من الدول وحكوماتها وأجهزتها الرقابية والتنظيمية ومنشآت الأعمال بعيدا عن أي تصور، فأخذنا نجد دولا تبحث عن ذواتها الاقتصادية من جديد. وبلدنا، بالتأكيد، لا يمكن أن يكون خارج المنظومة الدولية، وليس بوسعه أن يفلت تماما مما حاق بالعالم جراء الأزمة العالمية.. ومع ذلك لا بد من الإقرار أن قرار الحكومة كان واضحا فيما يتعلق بعدد من القضايا الجوهرية ذات الصلة بالأزمة؛ فقد ذهبت السعودية إلى قمة العشرين الأولى التي عقدت في لندن جاشرة بحقيبة لحفز الاقتصاد عبر ما أعلن عنه خادم الحرمين الشريفين في خطابه هناك من أن المملكة ستطلق برنامجا تنمويا على مدى خمس سنوات تقدر تكاليفه بنحو ٤٠٠ مليار دولار، كما أن المملكة عارضت هناك فكرة «تدويل» معالجة الأزمة، واستبسلت في الدفاع عن فكرة أن كل حكومة تتولى أمر بلدها، وسيكون ذلك كافيا إذا ما كان مصحوبا بقدر مناسب من التنسيق بين الدول المؤثرة. وكانت رسالة الحكومة السعودية واضحة بعد ذلك بأيام قليلة عندما أعلنت موازنة تحوي أعلى مستوى من الإنفاق منذ تأسيس الدولة السعودية الثالثة، بمصروفات تقديرية قدرها ٤٧٥ مليار ريال للعام ٢٠٠٩، بزيادة بنحو ١٦ في المائة عن الإنفاق العام المقدر في العام الفائت. ورغم أن هناك نقاشا محتدما حول قضية: «هل تصل هذه الأموال للمواطن؟» بمعنى هل ما ينفق من مال يحقق مستويات أعلى من المعيشة للمواطن السعودي؟ وعلى الرغم من وجاهة السؤال الذي أرجو أن تملك وزارة الاقتصاد والتخطيط الإجابة الرقمية والتحليلية عليه، إلا أن السعي لتحقيق ذلك يمكن تلمسه من خلال نقاط، منها: ارتفاع معدل إنجاز بعض المنشآت الضرورية التي طال انتظارها وفدح نقصها مثل المدارس، والتي تستلم وزارة التربية والتعليم حاليا ما مئوسطه مدرستان. الأمر الآخر إطلاق برامج ترتكز حول تنمية الموارد البشرية المحلية من برامج ابتعاث ومضاعفة عدد الجامعات ثلاث مرات، وإطلاق مجموعة من مشاريع «بناء السعة» بما في ذلك مشاريع البنية التحتية على تنوعها. وهكذا، نجد أننا بحاجة إلى دراسة تحليلية تبين انعكاس الإنفاق على مستوى معيشة المواطن تحقيقا للتنمية المتوازنة التي دعت لها الخطة الخمسية الثامنة بجلاء ووضوح، لكن - ومع ذلك - فإن هناك تطورا نوعيا في الإنفاق الحكومي خلال سنوات الخطة؛ إذ يلاحظ أن الإنفاق ارتكز على محاور رئيسية:

- الإنفاق على رواتب ومزايا الموظفين الحكوميين، وهذا بند ينتهم ما يزيد على ١٨٠ مليار ريال.
- الإنفاق على البنية التحتية والمشاريع ذات الصلة بتنمية الإنسان. وهنا نجد أن الإنفاق الاستثماري أخذ يتصاعد فتضاعف عدة مرات خلال سنوات الخطة، حيث وصل ما رصد للمشاريع في موازنة العام المالي ٢٠٠٩ إلى ٢٢٥، أي ما يمثل ٤٨ مليار ريال في العام الذي سبقه (٢٠٠٨) أو ما مثل ٤١ في المائة من الإنفاق التقديري لذلك العام.

إذن، تعاملت الحكومة مع الأزمة بأن رفعت الإنفاق بوتيرة عالية، ووجهت جزءا مزايدا من ذلك الإنفاق إلى المشاريع، وبذلك نحت نحو الإنفاق الاستثماري. وهذا بالتأكيد إصلاح نوعي من الضروري استمراره، خصوصا بعد فترة تقلص فيها الإنفاق الاستثماري لمستويات منخفضة اضطرت الحكومة معها إلى استئجار المدارس واكتظت فيها المستشفيات. وحاليا، فإن مقارنة ما تنفقه الحكومة السعودية استثماريا مع ينفق في العديد من اقتصادات العالم بما في ذلك مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نجد أن المقارنة تنجه في السنوات الأخيرة للسعودية انطلاقا بسبب كثافة الإنفاق الاستثماري.

ولعل من المناسب بيان أن التعامل مع الأزمة جلب مستجدات خدمت دون شك الأجندة المحلية، منها تخفيف الضغوط التضخمية التي كانت مسيطرة على المشهد الاقتصادي - الاجتماعي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والتي كانت معالجتها من خلال تقديم الإعانات بأشكال ونكهات متعددة، كما أن الأزمة ساعدت في جلب زرافات من المستثمرين الأجانب، هروبا من الانكماش والكساد الاقتصادي في بلدانهم إلى منطقتنا والتي هي من بين الأكثر «إخضرارا» في العالم، وبالفعل فقد ارتفع ما تستقطبه السعودية من استثمارات أجنبية مباشرة في العام ٢٠٠٨ (آخر عام متاحة بياناته) إلى ٣٨,٢ مليار ريال بزيادة تتجاوز ٥٧ في المائة عن العام ٢٠٠٧. وهذا سيعزز استراتيجية التنوع الاقتصادي وسيوجد فرص عمل للعمالة المحلية، كما سيساهم في إيجاد فرص استثمارية لرأس المال المحلي، وكل ذلك سيحسن إنتاجية الاقتصاد المحلي على مستويات متعددة.

اقتصادي سعودي